سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي
العدد (٦) ٢٠١٢/١٠/١٥

خطوة باتجاه الحرب خطوتان باتجاه الخلف

علي الشيخ منصور

يبدو أنه ولفترة قادمة سيبقى التوتر العسكري بين أنقرة ودمشق هو الحدث الأبرز في المنطقة، وفيما يتعلق بالثورة السورية أيضاً، فتركيا اكتفت برد محدود على مقتل خمسة مدنيين أتراك قتلوا في قصف مدفعي على قرية أكجاكالي الحدودية، لكن تواتر سقوط القذائف المدفعية في الأراضي التركية، وبمعدل اربع مرات على الاقل خلال ثمانية أيام، مع تواتر في الرد التركي أعنف قليلاً، يستهدف مواقع قوات النظام السوري. يطرح مجددا مخاطر الانزلاق باتجاه حرب اقليمية يدفع نحوها الأسد المهزوم في عرينه.

فإذا كان ميزان القوى العسكري بين دمشق وأنقرة لصالح هذه الأخيرة، إلا أن أوهام الحرب الإقليمية تضيف للمعادلة السابقة أوزاناً محتملة، بادرت تركيا لاختبارها في عملية استخباراتية حين اعترضت طائرة ايرباص٣٢٠ سورية واجبرتها على الهبوط في مطار أنقرة أثناء رحلتها من موسكو إلى دمشق، حيث نفت السلطات الروسية نفيا قاطعا وجود اسلحة على متن الطائرة، فيما تشاركت مع سوريا الاحتجاج على اعتراض الطائرة السورية، وأضافت دمشق ما يشبه التحدي لرئيس وزراء تركيا أن «يقوم بعرض الأسلحة التي يزعم وجودها في الطائرة»، فاجأنا هذا الأخير بقبول التحدي، مؤكداً وجود «معدات وذخائر موجهة لوزارة الدفاع السورية» محملة ضمن ١٢ صندوقا في الطائرة، ويمكن عرضها علناً «اذا لزم الامر» لإسكات الجهات التي تنفي ذلك في دمشق وموسكو. مما اضطر روسيا للاعتراف ان الطائرة المدنية السورية كانت تنقل «قطع رادار روسي لأنظمة مضادات الصواريخ السورية» وليس اسلحة.

بالمقابل أيدت الولايات المتحدة قرار تفتيش الطائرة، كما عبرت عن وقوفها إلى جانب تركيا في مواجهة الاستفزازات السورية، وتحديداً فيما يتعلق بوضع حد لتدفق الأسلحة إلى نظام الأسد.

والسؤال الآن: إذا كان الأسد يريد الحرب حقا مع تركيا، فلماذا يخاتل في إعلان نواياه؟ وإن كان يخطط لكسب تكتيكي فلماذا تراجع لعشرة كيلو مترات على طول الحدود مع تركيا؟ وإن كان لا يريد هذه الحرب حقا، فلماذا يستمر بوتيرة الاستفزاز السابقة؟ وهل من دوافع لذلك خارج الرغبة المجنونة لحاكم دمشق الذي بات يفقد السيطرة على مساحات متزايدة من الأراضي السورية.

رد الفعل التركي لم يتوقف عند الحدود التي أشرنا إليها آنفا، فالجيش التركي عزز وجوده على الدود الجنوبية لبلاده بنشر حوالي ٢٥٠ دبابة تركية منذ منتصف الشهر الماضي، كما جرى تسريب أخباراً عن اعتراض مقاتلة تركية لمروحية سورية كانت «مكلفة بقصف بلدة اسمرين السورية التي سقطت في ايدي الثوار السوريين».

وجاء تهديد رئيس هيئة الاركان التركي الجنرال نجدت أوزل اثناء قيامه بجولة تفقدية على الحدود مع سوريا برد «أقوى إذا لم يتوقف سقوط القذائف السورية»، واضاف أردوغان أن على بلاده «أن تستعد للحرب». مما يؤشر بأن أنقرة لن تترك شمال سوريا بأية حال من الأحوال ملعبا لمقاتلي PKK الأكراد، وستعمل بعيدا عن احتمالات الحرب الإقليمية، على انتزاع حق التدخل في هذه المناطق لضرب مليشيا الأكراد التي تزعجها، كما حصل في شمال العراق.

هل يفسر هذا سياسة النظام السوري العرجاء حيال الحرب مع تركيا، وترددها فيما يشبه خطوة باتجاه الحرب.. خطوتان باتجاه الخلف.

عودة لصيغة المراقبين الدوليين دون أي خطة

سامي شيحان

تضمن تقرير المبعوث الدولي والعربي لسوريا الأخضر الإبراهيمي أمام مجلس الأمن الدولي حول زيارته الأولى للمنطقة الكثير من التشاؤم وخيبة الأمل بخصوص التوصل لحل سلمي في سوريا، وها هو يعود الآن بعد شهر ونيف من بدء مهمته، في جولة ثانية للمنطقة تبدأ بالعربية السعودية وأنقرة ثم طهران فبغداد قبل أن يصل إلى دمشق، ومع اقتراح جديد «لنشر قوة حفظ سلام في سوريا قوامها ثلاثة آلاف عنصر» حسب ما أفادت به صحيفة «تلغراف» البريطانية، مضيفة أن هذا الاقتراح يمكن أن يشمل قوات من دول أوروبية، وتحديداً الدول التي تساهم حاليا في قوات «اليونفيل» بين لبنان وإسرائيل والتي تشمل إيرلندا وألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا، لكن الصحيفة «استبعدت مشاركة الولايات المتحدة أو بريطانيا».

فإذا كانت قوة المراقبين الدوليين التي عملت مع الجنرال النرويجي مود ضمن بعثة كوفي أنان شهدت خلافا بين روسيا والولايات المتحدة بشأن عدد عناصر المراقبين ما بين ٣٠٠ أو ٣٥٠، مع إصرار روسي أن لا يتضمن القرار أي تهديد بعقوبات ضد دمشق، أو حتى محاولات لفظية في النص تؤدي إلى هذا التفسير.

فهل يقبل الروس الآن ومن خلفهم الأسد باقتراح الإبراهيمي ليصبح عدد المراقبين٣٠٠٠ عنصراً في سوريا؟ وهل يكونون مسلحين بصلاحيات للتدخل عند الضرورة أم انهم بلا سلاح وبلا صلاحيات؟ وهل مطلوب الآن قوة مراقبة للحدود أو لوقف إطلاق النار بين النظام والثوار؟ أم أن المطلوب المساعدة بإسقاط النظام ورحيل الأسد؟ خطة كوفي أنان تضمنت ستة نقاط واقتراح الإبراهيمي يقوم على نقطة يتيمة بلا أي خطة.

دير العصافير في أسبوع

دير العصافير بلدة تقع في ريف دمشق الشرقي ناحية المليحة واسمها ليس مستوحى من أغاني فيروز، بل هي منطقة أثرية قديمة، وبلدة هادئة يشتهر سكانها بالكرم والجود، وكادت تكون غفلاً عن المعرفة، لولا تكفل قوات الأسد بتعريف الناس إليها عبر دكها وقصفها اليومي، وارتكاب مجزرتين بحق ساكنيها.

ففي يوم الأحد ٧ تشرين الأول استشهد الشاب حسان عز الدين متأثراً بجراحه، حيث طالته رصاصات رشاش مع والدته وصهره اللذان استشهدا الشهر الماضي، واستمر الحصار لليوم الثالث على البلدة تمهيداً لاقتحامها بالدبابات وناقلات الجند، مما خلق حالة رعب وذعر بين أهلها، وتمركزت القوات الأسدية على طريق شبعا وطريق زبدين ومنطقة الركابية، ترافق ذلك مع القصف بالدبابات ومدافع الهاون وقطع التيار الكهربائي والاتصالات منذ الصباح الباكر نتيجة إصابة وتخريب المحولات الكهربائية، وفي يوم الإثنين تمت عملية اقتحام البلدة، وحدثت اشتباكات عنيفة داخلها، مع مرافقة الطيران الحربي النفاث في القصف، وتوجهت تعزيزات عسكرية كبيرة إليها عن طريق إدارة الدفاع الجوي بالمليحة ومن زبدين، وسجل سقوط الكثير من الجرحى والشهداء وتهديم البيوت على رؤوس ساكنيها، وتم نشر القناصة على المباني العالية وطالت نيران حقدهم كل ما يتحرك، وظلت عمليات إطلاق النار العشوائية مستمرة طيلة اليوم بمختلف أنواع الأسلحة، وتأكد سقوط عشرات القتلى معظمهم من الأطفال والنساء الذين بقوا في البلدة شبه المهجورة، ومع ذلك استمرت عمليات النزوح تحت اللهب، ولم يفلح الكثيرون في مغادرة البلدة نتيجة الحصار الخانق.

يوم الثلاثاء بدأت منذ الصباح الباكر حملات النهب والحرق للبيوت، واستمر القصف بواسطة طائرتي ميغ حربيتين، وحصلت عدة اشتباكات مع عناصر الجيش الحر، مما حدا بالسلطات الأمنية العسكرية الفاتحة لدير العصافير، باستخدام الأطفال كدروع بشرية، وقامت القوات الأسدية بعمليات إعدام ميدانية والذبح بالسكاكين للعشرات، والموت حرقاً لثمانية أفراد من عائلة الجقميرة المعروفين بالصالحاني دون أدنى شبهه، وسجلت حالات اختفاء كثيرة، بعد خروج القوات الأسدية وتمركزها في أطراف البلدة وبساتينها وبلدة حرستا القنطرة المجاورة، واختتمت الليلة بقصف عبر براميل التي أن تي فخر الصناعة السورية.

يوم الإربعاء ١٠ تشرين أول، وجد أهالي البلدة الأحياء جثامين ٣٠ شهيد وشهيدة، وأحصوا أكثر من مئة مفقود، وطالت عمليات النهب والحرق غالبية البيوت، وتعتبر هذه هي المجزرة الثانية في بلدة لا يزيد عدد سكانها عن ال ٧٠٠٠ مواطن.

جامع حلب الأموي يحترق

الجامع الأموي الكبير في حلب هو أكبر جوامع المدينة، وأحد أهم المعالم الإسلامية التاريخية فيها، ويسمى بجامع زكريا، بسبب حكاية تقول بدفن جزء من رفات النبي زكريا فيه، وهو يشبه الجامع الأموي في دمشق، إذ أن بانيه وهو الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك، قد شيده ليضاهي به جامع بني أمية الكبير في دمشق الذي بناه شقيقه الوليد بن عبد الملك، وقد بني في وسط المدينة على بستان المدرسة الحلاوية التي كانت أصلاً كنيسة للروم بنتها هيلانة أم الإمبراطور قسطنطين.

دمر الجامع في بدايات عهد الخلافة العباسية، ونقلت حجارته إلى جامع الأنبار في العراق، وفي عام ٩٦٢ أحرق على يد نقفور فوكاس امبراطور الروم، وقام الأمير أبو المعالي سعد الدولة بإصلاحه، وفي عام ١١٦٩ تكرر الحريق فيه، ليعود الملك العادل نور الدين زنكي بترميمه، وهو بوضعه الحالي فيما عدا مئذنته يعود إلى عصر المماليك.

ومنذ بدايات الثورة السورية، تجمع المتظاهرون في صحن وباحة الجامع، وهتفوا أول مرة للحرية فيه، مما جعل الأمن يقتحمه في ٢٥ آذار ٢٠١١، وقيامه بضرب وسحل الناس في حرمته. إلا أن ذلك لم يفقد الحلبيين صبرهم، وخرجوا منه مراراً وتكراراً، باحثين عن صوتهم وتاريخهم الموؤدين لصالح نظام العصابة الأسدية الحاكمة، وفي ١٥-٣-٢٠١٢ في الذكرى السنوية الأولى لانطلاق الثورة السورية، أطلق الأمن النار مباشرة على المصلين- المتظاهرين.

حاجز وادي ضيف ومعركة خطوط الإمداد

بعد جبل الزاوية وكفرنبل يقترب الجيش السوري الحر من السيطرة على مدينة معرة النعمان في ريف إدلب، حيث سيطر الثوار في الأيام القليلة الماضية على جميع حواجز المدينة عدا حاجز وادي ضيف الواقع شرقها، ويشبه الحاجز ثكنة عسكرية أو معسكراً، وذلك لكثرة الآليات والجنود فيه وشدة تحصينهم، وهو يعد مركزاً رئيسياً للسيطرة على خطوط الإمداد للجيش الأسدي المقاتل في حلب وحماياتها، مما يرفع من قيمة هذه النقطة الاستراتيجية في الصراع الدائر عليها.

تقع المعرة في منتصف الطريق الواصل بين حلب وحماة.

وتحاول القوات الأسدية عبر بث التحريض الإعلامي عن معركة حمص وقرب الحسم فيها، تشويش انتباه الثوار عن معركة المعرة، في حين تستمر بالقصف المدفعي وبالطيران الحربي لدك المدينة ومعاقل الثوار، بغرض دفعهم بعيداً عن حاجز وادي ضيف، الذي يتعرض بدوره لقصف بقذائف الهاون من قبل الثوار، وأفيد بوقوع ٢٢ إصابة بين صفوف مقاتلي الجيش الحر يوم السبت صباحاً، جروح ثلاثة منهم حرجة، وذلك إثر قصف تجمعهم بطائرة ميغ حربية، أثناء محاولة تسللهم لضرب الحاجز، وكانوا قد نجحوا في تدمير عدة آليات متمركزة فيه وقتل وإصابة العديد من جنوده.

وأفيد كذلك عن تمكن الثوار من إيقاف رتل عسكري لجيش الأسد مكون من نحو أربعين آلية بينها عشر دبابات وعربات مدرعة وشاحنات صغيرة، مزوّدة برشّاشات وباصات لنقل الجنود، على بعد نحو ١٢ كيلومترًا جنوب معرّة النعمان بمحاذاة بلدة حيش، وتحاول السلطات استعادة المعرة بعد تحريرها عبر الدفع البطيء لقوات وتعزيزات باتجاهها، إلا أنها تتعرض لمقاومة شديدة، وتعتبر خسارة المعرة ضربة موجعة لسلطات الجيش الأسدي، إذ أنها تعرض قواتها للتشرذم، والتحول إلى خطر القتال في جزر معزولة عن بعضها.

النبك تجربة النزوح والديمقراطية

عاصي أبو نجم

تقع مدينة النبك في أقصى الشمال من الريف الدمشقي، في منبسط من الهضاب التي تشكل جبال القلمون، البرد فيها شديد القسوة وتغمرها الثلوج أياماً طويلة في شهور الشتاء، والفاكهة فيها شديدة الحلاوة، رغم شح الماء ونضوب جميع العيون، وهي مدينة يعيش سكانها من الإغتراب، إذ تكاد تخلو من الموظفين والعسكريين المتطوعين، لصالح هجرة خارجية نشطة إلى الخليج، الذي يعمل فيه أكثر من نصف سكانها.

النبك الثائرة:

بدأت أولى دعوات التظاهر في نيسان ٢٠١١، تضامناً مع بانياس ودرعا، وذهبت الأمور فيها كمثل بقية المدن السورية، من تظاهر فاعتقال ومواجهات، ثم قتل المتظاهرين بالرصاص، ولكل مدينة خصوصيتها في هذه السردية، وسياق تطور حصري يتعلق بالظرف العام ووضع المنطقة، ومقومات المجتمع المحلي الداعم للثورة، وللنبك قصتها إذ أن المظاهرات بقيت عنوانها الأبرز، وسقط شهيدها الأول خالد شاكر بشلح تحت التعذيب بتاريخ ١٨-٧-٢٠١١، ودخلت قوات الأمن والجيش مع عدد هائل من المدرعات والدبابات، بكثافة كبيرة، وحولت المجمع الحكومي فيها إلى مركز أمني عسكري للعمليات في كامل القلمون، مما جعل الخرق فيها عملية شديدة الصعوبة، يضاف إلى ذلك المزاج العام القلق المتذبذب فيها، إذ أن معظم الناس المتبقين في البلد هم من شرائح عمرية مرتفعة، لصالح غياب الشباب العامل والمتعلم في الخليج وفي المغترب، ومع ذلك استمرت التظاهرات اليومية وعمليات الاحتجاج الثورية من كتابة الشعارات المناهضة لحكم آل الأسد، ونثر المناشير والاعتصام المطلبي للإفراج عن المعتقلين.

إلا أن ذلك لم يكن حكاية النبك الوحيدة مع الثورة، فهي تقع في منتصف المسافة بين حمص ودمشق، ويذكرها معظم السوريين بهريستها ومركز التجمع للعسكر المساقين إلى الخدمة العسكرية الإلزامية، ورغم قربها إلى حمص وتمركز الاستراحات عندها، فإن هواها ظل مع الوقت دمشقي، فمن أصل ١٧٠ سرفيس يخدمون البلد، سبعة فقط يتبعون طريق حمص الدولي، الذي صار المنفذ الوحيد للهاربين من الحصار والقصف إلى النبك. إذ أنه بحلول الشهر السادس من العام ٢٠١١ بدأت أول موجة نزوح «في منتصف رمضان» من حماة، التي أضحت هدفاً لنيران الجيش النظامي، وبدأ النازحون منها يجتمعون في ساحة المخرج عند جامع الغفري، لتبدأ حكاية النبك العظيمة مع الإغاثة، ومع الضيوف.

النزوح وصندوق ضيوف:

بدأت حركة النزوح الفعلية في بداية السنة الجارية ٢٠١٢ من حمص بشكل رئيسي وتصاعدت وتيرته حتى وصلت إلى مئة عائلة يومياً في الأسبوع الأخير من معارك بابا عمر، مما رفع عدد النازحين إليها إلى ما يقارب الأربعين ألفاً، مما يعد عدداً كبيراً تنوء حكومات خارجية به، إلا أنه وبفضل دراية أهل البلد، وحسن انتباههم، وحماسة ونبالة شبابهم، تشكلت لديهم حالة استجابة سريعة مع المستجد من الأوضاع، حيث عقدوا في ظل الجمعية الخيرية في النبك اجتماعا ضم جميع المجموعات الناشطة على الأرض في منتصف الشهر الثاني، بغرض توحيد الجهود، واستكمال الشروط القانونية اللازمة لحماية الناشطين والنازحين.

إن النقلة النوعية كانت في اعتبار هؤلاء النازحين ضيوفاً، وإحداث صندوق مالي باسمهم: صندوق الضيوف، وهو صندوق مستقل عن باقي صناديق الجمعية، يحصل على تمويله من تبرعات الأهالي في الداخل وفي المغترب، وعلى استحداث مشاريع صغيرة كمشروع شهر الخير الذي قام التجار المشاركين فيه بتحويل ١٠ في المئة من أرباحهم إلى الصندوق خلال شهر حزيران٢٠١١، والأساس في ذلك كان استقطاب رؤوس الأموال الصغيرة في عمل تضامني.

تطور صندوق الضيوف وتكيف مع المستجدات، وأوجد لنفسه آلية عمل، تتضمن مجموعة من اللجان الفرعية، تقوم بكل الأفعال الضرورية من استقبال العائلة النازحة إلى تأمين كافة مستلزماتهم، مرورا بلجان إحصائية ومالية وإعلامية ولجان من الأخوة الضيوف أنفسهم لحل بعض الإشكاليات الخاصة بهم، كما أوجدوا نمطا من القسائم توزع على كل عائلة، تتضمن معلومات وتفاصيل تتعلق بالحصص الغذائية الموزعة والمواد العينية المستلمة، وقد أثار هذا إعجاب برنامج الأمم المتحدة لدعم النازحين، إذ وقع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لدعم المشاريع الصغيرة عقداً مع الجمعية الخيرية في النبك لصالح صندوق الضيوف لمدة أربع أشهر جددت تلقائياً، بمبلغ لم يتجاوز ال ١٠٠ ألف دولار.

يقول محمد وهو أحد الناشطين: «لقد كانت مناظر النازحين الأولى في سيارات السوزوكي التي تقلهم يتغطون بالكرتون المقوى لدرء برد ومطر النبك، السبب المباشر الذي دفعنا باتجاه رفع سوية العمل وتنظيمها، لم يكن ممكنا الاكتفاء بجهود الناشطين الفردية، رغم أهميتها، كان لا بد من تفعيل العمل المدني عبر توريط المجتمع بكامله في نشاط يعيد إليه روح التضامن والتواصل بين الناس.» وعن سؤاله حول الوضع الأمني للناشطين يقول: «لم تتدخل السلطات الأمنية بشكل مباشر، فهي كانت بحاجة لحل المشكلة المتفاقمة التي خلقتها، وجاء صندوق ضيوف حلاً مثالياً يغطي على ضعفنا في إدانة جرائم النظام ضد الإنسانية.»

هيئة أهالي النبك:

تأسست هيئة أهالي النبك منذ ثلاثة أشهر تقريباً، لتوحيد جميع أطياف المجتمع أمام أي ظرف مستجد على خلفية الثورة السورية وتفاعلاتها، وهي هيئة معينة من ٢٥٠ عضو يشملون كافة عائلات النبك، ضمن قانون داخلي أقرته في اجتماعها الأول، وتمت تسمية أعضائها بالانتخاب أو التعيين ضمن حصة انتخابية لكل عائلة، في غياب واضح للمرأة، إلا أن الهيئة تعتبر حالة ديمقراطية متقدمة، في منطقة ما زالت السلطة السورية تمسك بزمام الأمور فيها نسبياً.

في الاجتماع التمهيدي كانت الدعوة عامة، واختير فيه أعضاء الهيئة، وفي الاجتماع التأسيسي حضر الأعضاء لانتخاب مجلس ادارة للهيئة من ٩ أعضاء، ضمن سابقة فريدة غابت عنها قوائم التصويت، إذ يحق لكل عضو ترشيح تسعة أعضاء من الحضور، واستغرقت عملية الفرز عدة أيام، لتصل إلى أول هيئة تمثيلية ذات سلطة نسبية تستمد شرعيتها مباشرة من أهل البلد، وفوضت بصلاحيات كبيرة تشي بذلك أسماء لجانها: لجنة الحماية والسلامة لمعالجة قضايا الخطف والتشليح، ولجنة إعلامية وأخرى مالية، ولجنة شرعية وقانونية أقرب ما تكون إلى هيئة إفتاء.

يقول عبد الحكيم وهو عضو في الهيئة: «من الواضح والجلي اليوم وجود سلطتين تتنازعان على أرض الواقع، سلطة الثورة المتصاعدة من جهة، وسلطة النظام من جهة ثانية وهي متلاشية نسبياً رغم قوتها في بعض المناطق، ومن هذا الباب فإن حالة الفراغ الأمني حتمت علينا تشكيل هذه الهيئة من كبارية البلد والمعنيين بالشأن العام، بغرض أساسي، وهو حفظ السلم الأهلي وحل جميع المشاكل في المنطقة الرمادية بين السلطتين، إذ أن حوادث الخطف والسلب انتشرت في الفترة الماضية، والتعديات صارت أكثر جرأة.» وعن فهمه لطبيعة الهيئة يقول: «هي محاولة أولية باتجاه تشكيل حالة تمثيلية حقيقية تملأ الفراغ الذي انسحبت منه السلطة، لسنا واهمين بحجمنا فما زالت هناك الكثير من العوائق في طريقنا، لكننا نحاول إيجاد حلول لمشاكلنا، وكما يقال فان اثنان لا يخطئان: النائم والميت».

الخارج من النبك يرى عبر نافذة السيارة الدبابات على مدخلها عند حاجز يبرود تصوب مدافعها نحو الناس في مشهد عبثي يدفع الفكر باتجاه عفن السلطة واهترائها، ومن البعيد عبر المرآة ترى النبك بلداً متخيلاً يعيش في قلوب أهله المهاجرين، يضنيهم زمن البعاد وانفصال المكان.

الأمم المتحدة تحذّر من تدهور الوضع الإنساني بسوريا

الجمعة، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ ، أتلانتا، الولايات المتحدة الأمريكية (CNN)

قدّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأنّ ما يزيد عن مليوني شخص في سوريا بحاجة عاجلة للمساعدات، وأنّ تدهور الأوضاع وتفاقم أعمال العنف يزيدان من معاناة النازحين ويعيقان من جهود حصولهم على المواد الأساسية. وأعلنت وكالة غوث اللاجئين أن أغسطس/آب الماضي، سجل أعلى معدل نزوح من سوريا منذ اندلاع الانتفاضة في مارس/آذار العام الماضي.

وأشار مكتب الأمم المتحدة إلى أن المدنيين السوريين يتحملون العبء الأكبر للعنف، حيث يتعرضون للقتل في بيوتهم أو في الشوارع وأثناء سعيهم للحصول على الغذاء والأساسيات الأخرى، أو أثناء محاولاتهم إجلاء الجرحى.

وقدر المكتب الأممي أنّ أكثر من مليونين ونصف المليون شخص في سوريا بحاجة عاجلة للمساعدة والحماية، وأنّ الوصول إليهم أصبح أمراً بالغ الصعوبة في ضوء تزايد انعدام الأمن في العديد من مناطق البلاد. ونبّه إلى أنّ الحصار وحظر التجول المفروضان على عدد من المدن السورية يعيقان المواطنين عن الحصول على الأساسيات من مواد غذائية وإمدادات طبية. كما لفت إلى أن زيادة عدد نقاط التفتيش العسكرية وحواجز الطرق وإغلاقها يؤثر على قدرة وكالات الأمم المتحدة والشركاء في الحقل الإنساني في الوصول إلى من يحتاجون للمساعدة.

وأفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبحسب ما جاء في الموقع الإلكتروني للمنظمة الأممية، بأنّ أكثر من ١٨ ألف شخص، معظمهم من المدنيين، قد قتلوا منذ بدء الانتفاضة ضد النظام السوري قبل نحو ١٨ شهراً.

ويتزامن ذلك مع تصريح الرئيس السوري بشار الأسد، الذي يواجه معارضة تطالب بإسقاطه، بأنّ بلاده ترحب بالعمليات الإنسانية التي تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الأرض، "طالما أنها تعمل بشكل مستقل ومحايد."

وفي الأثناء، أعلنت وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، الثلاثاء، إن شهر أغسطس/آب الماضي شهد تسجيل ١٠٣٤١٦ لاجئا سوريا، ما يرفع مجموع عدد اللاجئين الذين فروا من سوريا إلى نحو ٢٤٥ ألف لاجئ مسجل.

للمراجعة الرابط: http://arabic.cnn.com/2012/syria.2011/9/4/syria.civil.war.un.refugees/ind ex.html

على لبنان التحقيق في اعتداء الجيش على الوافدين ومعاقبة المسؤولين

١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، تقرير خاص «هيومن رايتس ووتش»

بيروت- على القضاء في لبنان التحقيق مع أفراد الجيش والمخابرات المسؤولين عن الاعتداء على ما لا يقل عن 72 عاملاً وافداً وانتهاك حقوقهم مساء 7 أكتوبر/تشرين الأول في بيروت بمنطقة الجعيتاوي، وملاحقتهم قانونياً. حسب أقوال الضحايا وشهود آخرين، يشمل المعتدى عليهم على الأقل 45 سورياً و20 مصرياً و7 سودانيين من العمال الوافدين.

التقت هيومن رايتس ووتش بـ25 رجلاً كلهم من الوافدين، وقالوا جميعاً إنهم تعرضوا لضرب مبرح، وكانت بأجسادهم جميعاً تقريباً كدمات ظاهرة تتفق مع أقوالهم. حسب أقوال هؤلاء الرجال، قام أفراد يرتدون زي الجيش اللبناني باقتحام الغرف التي يسكنونها وبدأوا في ركلهم وضربهم بقسوة، قبل توجيه أية أسئلة. تم الإمساك بأحد الرجال في الشارع بينما كان عائداً إلى بيته سيراً. لم يقم الجنود، الذين كان بعضهم فيما يُزعم يرتدي قمصاناً تعلوها شارة «المخابرات العسكرية»، باستجواب الرجال حول أية واقعة أو جريمة محددة، لكنهم اتهموهم بـ«التحرش بالنساء».

قال نديم حوري، نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: «كل من أجرت معهم هيومن رايتس ووتش مقابلات كانوا يحملون أوراق إقامة سارية المفعول في لبنان».

رحل الجنود بعد الاعتداء بـ4 ساعات، ولم يتضح ما إذا كان الجيش قد احتجز أياً من الوافدين. لم يعلم أياً ممن أجريت معهم المقابلات بحدوث توقيفات، لكن السكان المحليين أخبروا هيومن رايتس ووتش بأنهم شاهدوا مجموعة من سبعة وافدين، بوجوه مغطاة، يجلسون داخل سيارة جيب عسكرية.

في 8 أكتوبر/تشرين الأول زارت هيومن رايتس ووتش سطح المنزل الذي قال الوافدون إنهم أخذوا إليه، والتقت بـ12 مصرياً. قال هؤلاء لـ هيومن رايتس ووتش إن الجنود ركلوهم ولكموهم، وضربوهم بكعوب بنادقهم، وساروا فوق أجسادهم، وأهانوهم. وكان لم يزل ظاهراً على أجساد أغلبيتهم العظمى كدمات تتفق مع الضرب. قال أحد المصريين لـ هيومن رايتس ووتش:

إنني أعيش في لبنان منذ 17 عاماً ولم يسبق لي المرور بشيء كهذا. كل أهالي المنطقة بيعرفوني. لم أواجه مشكلة مع أحد قط، ولم أنظر لامرأة نظرة غير لائقة. كلما حاولت أن أسأل الجيش عما يحدث، كانوا يأمرونني بإغلاق فمي ويضربونني. كانوا يريدون إذلالي فقط.

قال أحد الوافدين السوريين إنه تعرض للضرب بقسوة على وجه الخصوص، كان الجنود قد عثروا على حاسب محمول في الغرفة التي يستأجرها مع آخرين، فطلبوا منه تشغيل الحاسب، لكنه قال إنه لا يخصه ولا يعرف كيف يشغله، فشرع الجنود في إلقاء الماء عليه وضربه بعصا خشبية. شاهدت هيومن رايتس ووتش الكدمات على ظهره. سوري آخر، وهو عامل بناء في الثالثة والأربعين، تعرض للضرب المبرح لدرجة أنه خشي أن يكون أحد ضلوعه قد كسر. قال كل العمال إنهم لا يملكون تكاليف الذهاب إلى طبيب، لكنهم ذهبوا إلى عيادة محلية تابعة للصليب الأحمر، فأعطتهم رذاذاً لرشه على الكدمات.

قام الجنود بمضايقة بعض الوافدين السوريين بتوجيه أسئلة سياسية من قبيل "هل أنت مع عرعور [الشيخ السلفي المعروف المقرب من المعارضة السورية؟" ؛ "هل أنت مع جيش بشار أم الجيش السوري الحر؟" ؛ "ما هي ديانتك؟" كانت أوراق الإقامة مع كافة المستجوبين، ورحل

الجنود في نحو الواحدة صباحاً بدون توقيف أحد.

من جهته لم يصدر الجيش اللبناني أي تصريح عن الاعتداءات. علماً أنّ هذا لم يكن أول اعتداء حدث على الوافدين من جانب الجنود، ففي 1 أكتوبر/تشرين الأول قام بعض الجنود بتجميع المهاجرين من إحدى أحياء الأشرفية الأخرى لاستجوابهم.

للاضطلاع على التقرير كاملاً:

http://www.hrw.org/ar/news/2012/10/10-0

العراق في المعادلة الإقليمية.. عبور السلاح الإيراني ومبيعات النفط

يمام ونوس

أن إشكالية النظام العراقي في موقفه من أحداث سوريا لا تقتصر على شحنات الأسلحة الإيرانية التي تعبر فضاءه الجوي باتجاه دعم النظام السوري، فالقضية السورية «جزء من الامن القومي العراقي» كما صرح وزير خارجية بغداد هوشيار زيباري أثناء زيارته الأخيرة لموسكو، مضيفاً «أننا البلد المتأثر الأول بالتداعيات السورية».

وقد لا يكون العراق فعلاً هو البلد الأول المتأثر بهذه التداعيات، لكن هذا لا يقلل من أهميتها شيئاً، وعلينا لفهم الدبلوماسية العراقية إزاء ما يجري في سوريا أن نقرأها على ضوء سياسته الداخلية، باعتبار أن محصلة العوامل التي تسهم بتشكيل طبيعة السلطة هي التي تعكس سياستها الخارجية، وهذا يساعدنا في فهم التناقض في سياسة بغداد التي اشتكت للأمم المتحدة من إرسال النظام السوري لمجموعات جهادية إلى العراق حين كان الأسد يسعى لفرض نفسه على المجتمع الدولي كلاعب إقليمي، بينما هي تشتكي الآن بأن أعداء الأسد هم الذين يورّدون لها مجموعات جهادية لزعزعة استقرارها، ولذلك تحولت حكومة المالكي إلى داعم أساسي لنظام الأسد ضد الثورة الشعبية التي تطالب بإسقاطه، مع أن سبب هذا التحول يجيء على أرضية التحالفات الإقليمية الجديدة، وبشكل خاص بعيد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وعلى خلفية الأحداث في سوريا، وجدت تلك الحكومة نفسها ضمن الاستراتيجية الإيرانية وفي المعانقة الذي يمتد من طهران إلى بغداد فدمشق وإنهاءً بحزب الله في لبنان، مقابل المحور التركي السعودي الخليجي.

لذلك لم يكن مصادفة أن بغداد كانت من العواصم القليلة التي عارضت قرارات الجامعة العربية تجاه نظام الأسد، لأن سقوط هذا النظام يعني سقوط الاستراتيجية الإيرانية وانكسار قوس المانعة، وبالتالي فإن حكومة المالكي المنضوية في هذا التحالف ستدفع استحقاقات موقفها السياسي آجلاً أم عاجلاً، وذهبت حكومة المالكي أكثر في رافضها استقبال اللاجئين السوريين في أراضيها أولاً، ثم قيدت حركتهم ووضعهم في مدارس فارغة، بعكس استقبال حوالي مليون عراقي فروا إلى سوريا ما بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إذ عاشوا في المدن السورية، ودرسوا في المدارس السورية، وحصلوا على العلاج الصحي المجاني.

على هذه الخلفية سمحت العراق بعبور الطائرات الإيرانية المحملة بالسلاح إلى نظام الأسد في أجوائها، بل شكلت وسيطاً ما بين معسكرات الحرس الثوري في «كرمنشاه» وبين وصول الأسلحة والمقاتلين الى نظام الأسد، وحتى بعد محاولاتها تفتيش بعض الطائرات عشوائياً، سيبقى عبور الأسلحة والمقاتلين قائما عبر الجسر الجوي والطرق البرية معاً.

لكن الدعم الأهم الذي توفره حكومة المالكي لنظام الأسد يتجلى في سدّ العجز الكبير الذي يعاني منه بخصوص المشتقات النفطية، حيث أبرمت صفقة بينهما في شهر حزيران/ يونيو الفائت لإرسال ٧٢٠ الف طن من الوقود شهرياً الى سوريا، ولمدة عام كامل، ناهيك عن الصفقات السرية، حيث وصلت إلى سوريا شحنتين من زيت الوقود الذي يُستخدم لتوليد الطاقة الكهربائية، بقيمة إجمالية قدرها ١٤ مليون دولار في تموز/ يوليو المنصرم، لكن الدلالة الأعمق بهذا الصدد أن بغداد ورغم أزمتها المالية الخانقة وارتفاع معدلات التضخم والفقر معا لديها، تصدر شحنات النفط لسوريا بخصم يبلغ ٥٠ بالمئة من ثمنه العالمي، وهو ما

يفسر جزئيا تأخر انهيار الاقتصاد السوري.

السياسة العراقية الجديدة وجدت صداها في موسكو، حيث يتفق الطرفان على الحؤول دون سقوط نظام الأسد، مما سمح بعقد صفقات شراء أسلحة ومنظومات دفاعية من روسيا فاقت قيمتها الأربع مليارات دولار، إضافة لمشاريع مشتركة في مجالات النفط والغاز والكهرباء، وصولاً إلى توريد طائرات مدنية روسية الصنع إلى العراق، وهذا الأمر بات يشكل مصدر قلق لأمريكا تحديداً، حيث أمضت تسع سنوات في العراق بكلفة بشرية ومادية باهظة لها، لكن حكومة المالكي تتجه لتسديد تلك الفواتير في إيران وروسيا كمشتريات ومشاريع وحتى تحالفات سياسية أيضاً.

الهيئات التمثيلية في ظل الثورة

رضا محمد سعيد

إن السبب الرئيسي لاندلاع الثورة الفرنسية، كان الدعوة إلى عقد مؤتمر عموم الطبقات، بخلاف ما يظن الكثيرون، بأن الهجوم والاستيلاء على قلعة وسجن الباستيل هو الحدث المباشر، إذ استمرت الدعوة إلى المؤتمر منذ خريف ١٧٨٨ وحتى اجبار الملك لويس السادس عشر على عقده بدعوة المجالس العامة في مطلع العام ١٧٨٩.

منذ ذلك التاريخ وحتى استقرار الجمهورية الفرنسية مروراً بتصفية الحكم الملكي وإقامة المؤسسات الديمقراطية، فإن الاكتشاف الشعبي الأهم كان المجالس التمثيلية، إذ صار في ظل الثورة وعبر مسيرتها، لكل حي ومقاطعة مجلس منتخب، يمثل سلطاتها التشريعية والتنفيذية، إذ ناف عدد مجالس باريس وأقسامها على الستين مجلساً، بالإضافة إلى الجمعية التشريعية الأولى والثانية، والمؤتمر الوطني.

لم يكن في فرنسا أحزاب تذكر قبل الثورة، لكن ومنذ مؤتمر عموم الطبقات في آخر عهد الملك، بدأت الأحزاب والجمعيات بالتشكل، على أسس التقارب في المناهج السياسية والرؤى والتمثيل الحقيقي لمصالح طبقات بعينها، مما جعلها تكتسب أجساداً تنظيمية ووجوداً جماهيرياً وتمثيلياً على أرضية التشكل والتقارب والتناحر في الجمعيات التشريعية والمؤتمرات الوطنية.

إن الأساس الفعلي لتمكين أي ثورة في الواقع، هو القطع مع الاستبداد، من خلال إنتاج تمثيل حقيقي للشعب، يتخذ على عاتقه أخذ القرارات والقوانين، أي تحويل الطاقة المبعثرة للجزيئات المتحركة عشوائياً إلى فعل منتج تراكمي، عبر توجيه الطاقة وتنظيم سبلها بحيث يختار الناس ما هو أنسب لصلاحهم.

إن انتاج الآلية التمثيلية الأكثر صدقاً في عكس الواقع، بحد ذاته هو الإنجاز الأهم لأي ثورة ديمقراطية، بغض النظر عمن ستحمل إلى المجالس التشريعية والسلطات التنفيذية الخارجة من رحمها، طالما تمت صيانة هذه الآلية ومنع العبث المستقبلي بها، وهي ليست فعلاً لازماً بعد سقوط النظام القمعي، بل إن تشكيلها وتفعيلها هو جزء من عملية اسقاطه، لأنها روح الثورة حين تعي ذاتها.

تبدو المجالس التمثيلية اليوم في المناطق المحررة في سوريا، أو المناطق التي تمكنت بفعل الأمر الواقع من انتزاع حقوق خاصة بها، ضعيفة نسبياً، في ظل تشويش لقواعد التمثيل الديمقراطي، بمن يحق لهم التصويت والترشح، مع حضور تسلط ومحاباة لصالح جهات داعمة، وغياب شبه كامل للحضور الأنثوي، وهي تجارب ما زالت تتعثر، وتقوم لظروف موضوعية في بعض المناطق على التمثيل العائلي، ضمن القبول بحالة التعيين التي تفرضها كل عائلة، والأهم من كل ذلك هو غياب الفكر المؤسساتي عن أذهان شرائح كبيرة من الناس، لعدم اختباره من قبل، لصالح الهياكل التهريجية التي أنتجها البعث خلال العقود الماضية.

المهمة الكبرى اليوم -حيثما أمكن- هي اشراك الناس في تحديد مصيرهم الجماعي، عبر ابتكار هيئات ومجالس منتخبة ضمن الحدود الممكنة، تعبر عنهم وتنقل نبضهم، حيث أنه ونتيجة لغياب القوى السياسية على الأرض، صار التمثيل الشعبي في المجالس والهيئات المعارضة الحالية مختلا لصالح التمثيل السياسي، ومنقوص الشرعية حين يقدم نفسه كناطق باسم الشعب السوري. إن هذا الإشراك هو الخطوة الأولى الحقيقية باتجاه اقامة الجمهورية السورية الرابعة، وهو الكفيل بإحداث تغيير على الأرض، يسمى بالفعل انجازا ثورياً، يكتسب شرعيته وسلطته من الشعب.

التدخل الخارجي في سوريا والمسألة الوطنية

السوسن الدمشقي

إحدى القضايا الخلافية الشائكة التي طرحت في إطار الثورة السورية كانت مسألة التدخل الخارجي باعتبارها معيار وطنية أو لا وطنية الموقف، علما بأن لهذه القضية إرث غير قليل في السياسات العربية، برز بشكل واضح مع الثورة الليبية، وقبلها في العراق، وفي نماذج أخرى كثيرة عربية وعالمية.

وإذا كان جزر المسألة يعود إلى مخلفات الحقبة الكولينيالية وقضايا الاستقلال الوطني، التي أكيدت مفهوم السيادة الوطنية كعنصر أساسي في الاستقلال الناجز للدول الفتية في العالم الثالث تحديداً، حيث نصت مواثيق الأمم المتحدة والجامعة العربية وأغلب التجمعات الإقليمية على رفض التدخل الأجنبي باعتباره خرقا للسيادة الوطنية، إلا أن التطور الحاصل في مفاهيم حقوق الإنسان وانتشار مبادئ الديمقراطية المعاصرة، قادت المجتمع الدولي لاحقاً لممارسة التدخل لحماية الشعوب من استبداد أنظمة الديكتاتورية والقمع والفساد التي قامت وانتشرت بعيد الاستقلال النسبي الذي نالته تلك الدول، وهذا ما رأيناه عام ١٩٨٩ حين دخلت القوات الأمريكية إلى بنما واعتقلت الديكتاتور مانويل نورييغا الذي حوكم بتهم التهريب وتجارة المخدرات، وأودع السجن لعقدين من الزمن، ليجري تسليمه لاحقاً إلى فرنسا التي حُوكم فيها على جرائم تبييض الأموال وتجارة المخدرات أيضا، ثم جرى تسليمه لحكومة بلده بنما التي أعادت محاكمته بتهم الفساد والاغتيالات السياسية، وتحديدا اغتيال منافسه الرئاسي الطبيب هوغو سيادا فورا، مما أعاد طرح مفهوم السيادة الوطنية للنقاش بقوة، وأكد إمكانية التدخل الدولي لحماية الشعوب والدفاع عن حقوق الإنسان.

إلا أن سقوط نظريات "عدم التدخل.. والسيادة الوطنية" لم يكن ممكنا لولا انهيار التوازنات السياسية لزمن الحرب الباردة، حيث تكررت أحداث بنما في البوسنة عندما دخلت القوات الدولية واعتقلت ميلوسيفيتش وأحالته إلى محكمة العدل الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وشاهدنا ذلك في العراق وفي ليبيا مؤخراً، ويعود الخلل الأساسي لتلك النظريات في كونها ربطت مفهوم العدالة الدولية بشعار عدم الاعتداء كمعيار لسيادة الدول المستقلة، بما يمنع أي تدخل في شؤونها الداخلية، دون أن تلحظ العلاقة بين مفهوم السيادة الوطنية وبين المسألة الديمقراطية في تداول السلطة، بحيث تكون السيادة لمؤسسات الدولة الديمقراطية، وليست للحكومات الفاسدة التي سيطرت على مقاليد الحكم في هذه الدول.

وبالعودة إلى الثورة السورية نجد أن هذه الموضوعة شكلت محورا أساسياً في انقسام المعارضة السورية، وتحديدا بعدما بدأت عسكرة الانتفاضة في رمضان من العام المنصرم، حيث بلغ فحش النظام في قتل المتظاهرين واستهداف المدنيين وحرق البيوت وتدمير الأحياء السكنية والمدن والقرى في مساحة سوريا كلها، ما يفوق الوصف، واعتبرته المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان في خانة الجرائم ضد الإنسانية، ففي سوريا فقط تقتل قوات

النظام الأطفال والنساء، تقطع الكهرباء والماء والاتصالات عن السكان والمدن، اضافة للمجازر الكثيرة التي صُنفت في باب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي/ الطائفي لبعض المناطق، حتى أصبح مطلب حماية المدنيين هو الشعار الملح للمتظاهرين في سوريا. وكما عبر الفنان علي فرزات أمام مجلس النواب الأوروبي بقوله "إن الثورة السورية لا تطلب التدخل الخارجي وإنما حماية المدنيين العزل، وإنها انتصرت قبل عام وثمانية أشهر عندما كسرت حاجز الخوف".

مع ذلك يؤكد أحد أعضاء هيئة التنسيق الوطنية المعارضة في حديث لقناة العالم الاخبارية بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٤ "عدم وجود اجماع بين مختلف اطياف المعارضة على آلية التغيير في سوريا" مضيفاً "ان المعارضة في الداخل ترفض اي تدخل خارجي في الازمة القائمة في البلاد".

كأن المشكلة تتعلق بقسم من المعارضة أرادت سلفا أن تستقوي بالخارج لإسقاط النظام، بينما القسم الآخر مصرٌّ على اسقاط النظام بيديه، كما عبر بيان هيئة التنسيق الصادر عن مؤتمر الإنقاذ بتاريخ ٢٥/ ٩ /٢٠١٢ وفق صيغة "أن التغيير المنشود لا يمكن أن يتم إلا بإرادة السوريين أنفسهم و بأيديهم". وكأن من يدّعون ذلك هم قادرون على اسقاط هذا النظام ووقف جرائمه، بينما الآخرون يرفضون ذلك من باب ترف الاستقواء بالخارج الذي تمارسه هذه المعارضة!

بعض هذه المعارضات يتكئ على التصريحات الغربية التي تستبعد التدخل الخارجي، أو تصريحات الناتو أيضاً، ليماحك في أن الخارج يرفض التدخل الآن، فلماذا استجداء ما هو غير متوفر؟ البعض يدخل في التنظير للتعقيدات الإقليمية التي تجعل من وجهة نظرهم احتمال التدخل العسكري الخارجي في سورية مستبعداً لأسباب استراتيجية وتكتيكية، والبعض يذهب في الأيديولوجيا مذاهب إنشائية لتخوين الثورة التي تعتمد على إدخال الخارج في عباءة الداخل، واستعارات أخرى كثيرة للتعبير عن هذا الموقف. وكلهم يتجاهلون أن الطرف الفاعل في الثورة السورية، وأن الناس الذين يدفعون ثمن جرائم النظام في المناطق الساخنة، هم من يطالبون بحماية المدنيين والتدخل الخارجي لوقف نزيف الدم والتضحيات التي يجبرهم النظام على دفعها، وأن مآلات الثورة بعد هذه الأشهر المديدة من القتل والتدمير وفظائع نظام الأسد اللاإنسانية، تكاد تنزلق باتجاهات حرب أهلية، سيكون لها ميول طائفية بالتأكيد في حال تطورها، بحيث يكون التدخل الخارجي أهون المآلات التي يمكن أن تمضي بها الثورة السورية، بعيدا عن طهرانية "اسقاط النظام بأيدينا" التي لم تتلوث بعد بدماء عشرات ألاف الضحايا الذين سقطوا على مذبح الحرية في سوريا.

ما يلفت الانتباه أن هؤلاء الرافضين للتدخل الأجنبي في سوريا يغضون الطرف عن البواخر الروسية التي وصلت وما زالت تتواصل إلى ميناء طرطوس، ويغضون الطرف عن اعتقال أفراد من الحرس الثوري الإيراني في سوريا، حتى بعدما اعترف نظام آيات الله بهذا الوجود، وأعلن على أرضية أزمته الاقتصادية سحب ٢٥٧ منهم، دون أن نعرف مصير الآخرين ممن بقي في ديارنا، وتقدر أعدادهم بالآلاف، ودون أن ندري إن كانت هذه الخطوة تعني وقف إرسال المزيد من الحرس الثوري لمساندة نظام بشار الأسد ودعمه في قتل الشعب السوري، كما أنه لم يرف جفنٌ لرافضي التدخل ولم يعلنوا أي موقف بخصوص مقتل أبو العباس المسؤول العسكري في حزب الله اللبناني في القصير، ومقتل آخرين لم يُعلن عنهم في باقي المدن السورية، حتى الطائرة السورية التي أنزلتْ في مطار أنقرة لنكتشف على متنها ١٢ صندوقا محملة بالمعدات العسكرية وقطع الغيار المرسلة لقتل الشعب السوري، لم تثر حفيظة معارضي التدخل الخارجي في سوريا، وكأن الموضوع بالنسبة لهم يقتصر على رفض بعض المواقف السياسية الغربية التي تستفز طمأنينة النظام السوري، فيعتبرها هو وهذه المعارضة التي منحها لقب "الوطنية" تدخلاً خارجيا في الشأن السوري يجب إدانته والتصدي له.

أطرف من ذلك، أن تلك الدول المؤيدة للنظام السوري، والضالعة معه في المؤامرة لسحق الثورة السورية، لا تكتفي بتهريب الأسلحة والذخيرة وأدوات القتل وعناصرها أيضاً، بل تشارك هذا النظام وقسما من معارضته "الوطنية" إدانة ورفض التدخل الخارجي في سوريا، نقرأ ذلك في مروحة واسعة من التصريحات الروسية والصينية والإيرانية أيضاً، وفي مروحة موازية لأنظمة إقليمية أقل ضلوعا في اللعبة كالنظامين العراقي والمصري، وحتى من قبل الجزائر وتونس أيضا، فكلهم حريصون على السيادة الوطنية السورية، لا يهم أن تكون السيادة للنظام والطغمة الفاسدة التي اغتصبت السلطة، بينما تُصرّ المعارضة التي تسعى لالتقاط نبض الثورة وهواجس الشعب السوري، أن تكون السيادة لهذا الشعب وحده وللمؤسسات الديمقراطية التي يناضلون لاستيلادها.

الكتابة المضادة
نحن أطفالٌ وقحون.. فلا تتوقعوا منا دائماً ما يسر الخاطر

يارا بدر

منذ القدم والحديث يدور ولا ينتهي عن المثقفين وعلاقتهم بقطبي الصراع، الشارع وأناسه، والقصور وحكامها، وحين ينفجر الزمن عن خطّ سيره الحديدي، قليلون من يملكون الجرأة للتحرّر والاستمتاع بالرحلة، وكثر من يفضلون التشبّث بصورة زمنهم القديم، ونادرون من يصنعون من أحلامهم خطّاً جديداً للزمن القادم.

من هنا لم يُقدّم المثقفون السوريون وحتى العرب جديداً في مواقفهم من الربيع العربي، احتجّ البعض على مواقف مثقفي السلطة، وشجّع آخرون مثقفي الثورة على الاستمرار في دعمها، ودوماً ما كنّا نكرّر مفرداتنا التي تنتمي إلى عصر نحاول التمرّد عليه، فكنا نشاهد في بعض الأحيان تأليه بعض المثقفين، وتقديس آخرين، وفي أحيان أخرى نقف صامتين أمام التخوين والإقصاء الذي يمارسه البعض بحق آخرين يمارسون تنظيراً إنشائياً فوقياً يتغنى بالمفردات من سلسلة العائلات النخبويّة التي لا تنتج سوى سراباً يحيط بالفراغ، فنقرأ مثلاً: (إنّ الممارسات الثورية للطبقات الشعبية تحتم على القوى النخبوية إنتاج ديناميكية تقدميّة، مرتبطة بالجدليّة السيسيولوجية للبُنى التحتية، في ظل الانقسامات العامودية والعرضيّة للشرائح المجتمعية في واقع الفعل السياسي السوري اليوم). وهذه يا سادتي: «ديماغوجيا».

في مقابل كل هذا، ينهض الواقع السوري، ملايين الخلايا الصغيرة تتحرّك كحبات مطر يتساقط في تشرين، خفيفاً، عابراً، ورطباً. هكذا هم شباب الثورة السورية، البعض يُقتل، والبعض يُعتقل أو يغدو مفقوداً، وتمرّ أيام قحط تعلو فيها شمس المنظّرين القدماء، الجميلون منهم والبائسون، لكن الغيم يدور ويعود ويصطدّم من جديد ويهطل المطر. وفي يوم ما، سوف يكون الربيع.

وليس هذا تميّزاً للسوريين، فبعد كل تغيّر وبعد كل صفعة للإنسانيّة، وخلف كلّ دمار، حياة جديدة، وعلى كافة المستويات. هذا درس نقرأه منذ القدم. وأقرب الأمثلة ربما ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية التي نهض شبابها ليقدّموا تعبيراتهم الثقافية والفكرية المتنوعة من «الفوضوية» إلى «الدادائية» و«السريالية» وحتى «التفكيكية» و«البنيوية» وسواها.

في سوريا، من تعليقات صغيرة عبرت على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، من لافتات اذهلت العالم بجرأتها وكثافتها واختزالها لموقف يتحدّى العالم ومفاهيمه، من مقالات لأسماء وجدت في الصحف الإلكترونية والمدوّنات مساحةً لها وسبيلاً إلى القارئ، من واقع الحرب حيث تتكسّر كل المفاهيم القديمة لحظة انعكاس صورة خيط الدم الأحمر في حدقتي طفل وأم، من كل هذا تسقط مطرة جديدة اسمها «كتابة مضادة».

بيان الكتابة المضادة

الاحد ٧/ تشرين الأول/ ٢٠١٢

(إنها الثورة..والثورة فعل قطع وقطيعة، قطع مع عالم بأكمله بكل علاقاته وبناه وأنساقه، وقطيعة، وهذا ما يعنينا أساساً، مع ثقافة العالم القديم "الرسمية" وبنيانها الرمزي والقيمي والمفاهيمي، وشروطها ومصادراتها وقوالبها في إنتاج المعرفة والأفكار والرؤى المقبولة والمشرعنة رسمياً لتعقل الواقع وإحاطته.

طيلة عقود طويلة لم تنتج ثقافتنا الكتابية السائدة بمختلف تياراتها وتوجهاتها إلا معادلات لغوية لما أنتجه السلطة: القمع والتهميش والاستلاب: قمع لغوي ومفاهيمي يحكم العقل والوعي بالسجن خلف قضبان مفاهيم جامدة مكرسة ومقولات معلبة وأساليب منمّطة في التعبير والقول. تهميش كل لغة وكل تعبير يخالف هذه القوالب واعتبارها لغةً "متخلفة" أو "عامية" أو "غير واعية" أو "غوغائية" أو حتى "خائنة"، ومنعها من إيجاد منابرها وطرح أفكارها وإنتاج مفاهيمها المغايرة، وبالتالي استلاب الإنسان مرةً أخرى باستلاب حقه في إنتاج لغته، وفرض لغة سلطوية جاهزة ومقولبة تحكم وعيه وتدجنه. وتمنعه من امتلاك واقعه معرفياً وإعادة إنتاجه من جديد.

إنها ثقافة السلطة مهما ادعت المعارضة، السلطة التي همّشت ملايين البشر ومنعتهم من إطلاق طاقاتهم وصياغة حياتهم، واستلبتهم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، لمصلحة أقلية اجتماعية مهيمنة، أقلية تمثل نمط "الحداثة" الذي أنتجته دولنا "الوطنية"، و"حداثة" ثقافتنا السائدة ما هي إلا الاستلاب الثقافي الذي يكمل دوائر بقية أشكال الاستلاب السلطوي، ومهما أخرجت هذه الثقافة من بين ظهرانيها "ثواراً" ضد الأنظمة، فهم ثوار من داخل معسكر السلطة، في حين تقبع أغلبية البشر المستلبة خارج هذا المعسكر محرومةً حتى من حقها في التعبير والإنشاء اللغوي والعقلي والمعرفي.

الثورة هي من قلب المعادلة، إنها الفعل التاريخي اللامحدود الذي يقوم به ناسُنا لامتلاك شروط الواقع الفعلي والمعاش، وكسر الدائرة المفرغة للهيمنة والاستلاب، وهذا الفعل التاريخي لا بد أن يشمل فعلا ثقافياً، من هنا تأتي ضرورة "الكتابة المضادة" كنقيض لما أنتجته الثقافة الكتابية للسلطة، من خلال نقل الجديد الثوري الذي لما يتأسس بعد إلى حيز الكتابة والوعي والتعقل، وإنشاء ساحة لحوار مختلف الأصوات والرؤى والتيارات التي يحفل بها زمن الثورة، ونقد ونقض البنى الفكرية المتهاوية التي مازالت تتنصب عائقاً ثقافياً بوجه التغيير، وطرح السؤال الثقافي الإشكالي ومحاولة تلمس مختلف الإجابات عليه. هكذا تغدو الكتابة فعلاً ثورياً ويتضح أي كتابة نريد، فلطالما كان التدوين والكتابة "سراً مقدساً" من أسرار السلطة عبر التاريخ، عملت على احتكاره وإخفاء رموزه وفنونه عن "العامة"، وجعلته أداة رئيسية من أدوات هيمنتها، واستمر الوضع هكذا بأشكال أخرى في عصرنا... الكتابة التي ننشد لا تكون إلا في المساحة التي نجح البشر باقتطاعها من السلطة وملأوها بثقافتهم المتمردة ونبض احتجاجهم وتحررهم، آن الأوان كي يمتلك هؤلاء البشر مدوناتهم وأن يصوغوا لغتهم ويطرحوا أسئلتهم، بذلك ستتحرر ثقافتنا من حالة الموات التاريخي التي عاشتها طويلاً، وستنشأ ثقافة جديدة أكثر حيوية وإبداعاً وتحرراً، وآن الأوان للمثقف الذي يرغب بالخروج من أسر جمود الثقافة السائدة المتهالكة، ويرغب أن يكون عضوياً في عملية التغيير الجارية، أن يتلمس آفاق الأسئلة الجديدة وممكناتها المعرفية.

من خارج المؤسسة الثقافية القائمة والمترسخة، وقواعد وأعراف وقوالب الكتابة السائدة، تعلن "الكتابة المضادة" انحيازها للثورة والتغيير ولثقافة البشر المنتفضين، وتسعى للخوض في حال المغامرة والإبداع والكشف الذي يطرحه الأفق الثقافي الجديد الذي ما زال في طور التكون، وتندفع في المدى المفتوح الذي بدأ بالتكشف: فعلى المنهار أن ينهار، وعلى الميت، غير القابل للحياة، أن يموت، وعلى الجديد، الذي يملك مفاتيح المستقبل، أن يولد. وعلينا أن نسدل الستار على الممارسة الفكرية والمعرفية العقيمة والمضمحلة التي رسختها وفرضتها، طوال عقود عجاف، الثقافة السائدة التي دخلت طور الاحتضار، وأن ننتمي، بلا شروط أو تحفظات، إلى الوجود الثقافي المؤسِّس الذي يهزّ مجتمعنا ويدخلها فضاءات جديدة، رافضاً التجمد في ماهيات وقوالب ومفاهيم جاهزة وجامدة.

لا شيء فوق النقد، لا خطوط حمراء، لا محرمات ثقافية، هي الثورة ما يحتاجه عالم التدوين والقلم.

نحن أطفال وقحون، وشباب مستهتر بكل أعرافكم وأفكاركم ومفاهيمكم، وأصوات فظة مازالت في طور التشكل، ولم تتجمد في ماهية ثابتة ومحددة بعد، بل هي ضد الثابت والمحدد والمترسخ والمتفق عليه، وهي تُعنى دائما بقول المسكوت عنه، فلا تتوقعوا منا دائما ما يسر الخاطر....).

هكذا ندخل عوالم "كتابة مضادة"، تطالعنا وقبل أي شيء لافتة "كفرنبل الشهيرة" التي دعت لإسقاط العالم ومنظماته، ونجد مقالاً خاصاً بالصفحة، كما نجد تعليقات كتبها شباب على صفحاتهم في موقع "الفيس بوك"، تقارب بحسب القائمين على صفحة "كتابة مضادة" مزاج هذه الكتابة وجوهرها. إذ ورغم الخطاب المعرفي "الدسم" الذي عرضه البيان، بحذر يمشي الأطفال الوقحون دون أن يخسروا روحهم في دهاليز اللغة والتنظير، يَحبونَ خلف الأفراد وتعبيراتهم الحرة كيفما وأينما كانت كتابتها، على الحائط الإلكتروني، على جدار مُهدّد بالقصف، على لافتة سيُعتل ويُعذّب من فكّر بها ومن كتبها، من رفعها ومن غنّاها، ونأمّل أنّ يكبر الأطفال وهم جميلون كما كانت بداية الحلم.

لمتابعة الصفحة على الرابط:
https://www.facebook.com/kitabahmudadh

كتب كثيراً.. صرخ تحت التعذيب كثيراً.. حتى خنقه الصمت

محمد نمر المدني

اعتقل للمرة الثانية أواخر شهر آب، اعتقل من منطقة دمر البلد، وعن عمر لم يتجاوز ٥١ عاماً، عاد «محمد نمر المدني» شهيداً.

محمد نمر المدني (١٩٦١) كاتب وباحث سوري، اعتقل لنحو الأربعة أسابيع في أحد الأفرع الأمنية، ويوم الأحد ٧ تشرين الأول/ أكتوبر أفاد ناشطون أنّ ذووه قد تسلموا جثمانه الذي قضى تحت التعذيب، في حين نفى مصدر قريب من عائلته ما تردّد على بعض المواقع من أنّ العائلة استلمت جثته.

أب لثلاثة أطفال، يعمل بصمت ويكتب بهدوء، لم يكن له من العلاقات ما يكفي كي تنتشر صفحة خاصة باسمه على مواقع التواصل الاجتماعي للمطالبة بإطلاق سراحه، لم يحتمل جسداً انسكب منه الكثير في صفحات الكتب وتشرّب روائح الحبر وغبار المفردات، لم يحتمل وحشيّة التعذيب.

تخرّج محمد نمر المدني بإجازة في الأدب الفرنسي، متخصّص في "أبحاث الأديان والمذاهب والفرق"، بحسب صفحته الإلكترونية، عُرِفَ بكتاباته المعادية لليهود، وببحوثه التي تنفي المحرقة النازية إبان الحرب العالمية الثانية. طُبِعَ له أكثر من مائة كتاب. أمّا في مجال الترجمة فقد اشتغل كثيراً على ترجمة النصوص المسرحية، وبحسب "تنسيقيات الثورة السورية" فقد عمل المدني "مراسلاً سريا" لمحطات إعلامية أجنبية.

لماذا عُذّبَ محمد نمر المدني حتى غادر نفَسهُ الأخير ما بين صرختين؟ لماذا لم يهتم أحد بصرخات المدني حتى اختنق الصوت في الجسد وأين الجسد اليوم؟! أسئلة ستبقى تتردد كما يتردد الصدى في مؤلفاته، ومنها:

"هل أحرق اليهود في أفران الغاز؟، الهلوكوست المحرم، شريعة المحرقة، الدين والتطرف والإبادة، كريم آغا خان إمام الإسماعيلية المعاصر...وكثير غيرها".

كاريكاتير العدد

سمر يزبك.. وجائزة «بنتر الدولية للشجاعة الأدبية للكتاب»

يم درويش

أعلن قبل أيام فوز الكاتبة السورية «سمر يزبك» بجائزة «بنتر الدولية للشجاعة الأدبية للكتاب» التي يمنحها «نادي القلم الدولي» للعام ٢٠١٢، مناصفة مع شاعرة البلاط البريطاني كارول آن دافي التي أُعلن عن فوزها في شهر تموز الماضي. تأسّست جائزة «بن بنتر» عام ٢٠٠٩ بعد وفاة الكاتب المسرحي البريطاني «هارولد بنتر» الفائز بجائزة «نوبل ٢٠٠٥» بالسرطان في ٢٠٠٨، على أن تمنح سنويّاً لكاتب بريطاني أو مقيم في بريطانيا (يلقي نظرة لا تجفل أو تنحرف) على العالم وفق تعبير «بنتر»، ويُظهر (تصميماً شرساً (...) للتعريف بحقيقة حياتنا ومجتمعاتنا)، ومن شروطها أن يختار الكاتب البريطاني الفائز شريكاً من لائحة قصيرة تعدّها رابطة «بن» التي تدافع عن الكتّاب من حول العالم الذين يتعرضون للاضطهاد نتيجة كتابتهم ومواقفهم الإنسانية والسياسية وآراؤهم الفكرية، وعليه فقد اختارت «دافي» الكاتبة السورية «سمر يزبك» عن كتابها «امرأة وسط نيران متقاطعة» والذي صدر بالعربية عن دار الآداب بعنوان «تقاطع نيران».

«امرأة وسط نيران متقاطعة» يوميات عاشتها «يزبك» خلال الأشهر الأربع الأولى من زمن الثورة السورية، حيث اضطّرت لاحقاً وبسبب التهديدات الأمنية لها ولابنتها إلى مغادرة سوريا إلى فرنسا.

في تعليقها قالت «يزبك» أنّ الجائزة لا تكرّمها شخصياً (إنها جائزة للثورة السورية)، و(هذه الجائزة فرصة ثمينة أخرى لكي يعرف العالم أنّ في سوريا تاريخاً عريقاً من الثقافة والإبداع يستحق الالتفات إليه (إنها) تكرّم جميع الأشخاص والحكايات الفردية والوقائع الجماعية التي أتيح لي تسجيلها في كتابي، وشكلت روح النص وشرفه وقيمته الأخلاقية والإنسانية. ويحزنني أنّ قسماً كبيراً من صانعي مادة الكتاب الجوهرية هم شهداء الآن). وقامت بإهداء الجائزة إلى الشهداء والنساء العاملات بصمت والمتنقلات بين زخات الرصاص والقذائف. يُذكر أنّ لجنة التحكيم لعام ٢٠١٢ تألّفت من الكتّاب ملفن براغ، مارغريت درابل، أنتونيا فريزر، أرملة هارولد بنتر، ديفيد هير وجيليان سلوفو رئيسة رابطة «بن» في بريطانيا، وقد نالها قبل «دافي» كل من الكتّاب: الباكستاني «حنيف قريشي» و«ديفيد هير».

سمر يزبك:

ولدت في مدينة جبلة الساحلية عام ١٩٧٠. تعمل في مجال الصحافة والتلفزيون. نشرت مجموعتها القصصية الاولى في دمشق عام ١٩٩٩ بعنوان «باقة خريف» ثم لحقتها بمجموعة أخرى بعنوان «مفردات امرأة» عام ٢٠٠٢. نشرت ثلاث روايات «طفلة السماء» ٢٠٠٢، «صلصال» ٢٠٠٥ و«رائحة القرفة» ٢٠٠٨. كما قدمت كتابان نثريان: أحدهما عن الأحلام باسم «جبل الزنابق» والآخر نقدي عن «غادة السمان»، ترجمت أعمالها الروائية إلى الإنكليزية والفرنسية، ولغات أخرى.يفسر جزئيا تأخر انهيار الاقتصاد السوري.